

نظام الحكم عنوان أزمة مشتركة بين الخرطوم وجوبا

الفيدرالية والكونفيدرالية أيهما أنسب؟



تتقاسم هموم الخبز أيضا

مهلة من مائة يوم لتشكيل حكومة وحدة وطنية في جنوب السودان

تسوية سياسية بتقاسم بمقتضاها الخصوم في جوبا الحكم. وطلب مشار، الذي يعيش في منفاه في الخرطوم، المزيد من الوقت حتى يتم كسر الجمود خاصة بشأن الأمن وترتيبات المناطق في جنوب السودان. وحذر زعيم المتمردين من أنه إذا لم تتم معالجة هذه القضايا فإن البلاد ستشهد تكراراً للقتال الذي وقع في 2016 عندما انهار اتفاق سلام سابق، ما سيقاوم النزاع.

وأجبر مشار، النائب السابق لكبير، على الفرار من جنوب السودان سيرا على الأقدام تحت نيران الرشاشات، ولم يعد إلى بلاده إلا في مناسبات نادرة. ويقول كبير إنه مستعد لتشكيل حكومة جديدة، وهدد بتسليمها وحده. لكن تم تأجيل إنشاء الحكومة الانتقالية مرة واحدة في مايو، ويخشى عدد من دول العالم تمديداً آخر يهدد اتفاقية السلام الهشة.

وتحذر الولايات المتحدة بشكل خاص من أنها ستعيد تقييم علاقتها بدولة جنوب السودان إذا لم يتم تشكيل حكومة وحدة في 12 نوفمبر، وهددت بفرض عقوبات عليها.

وأصدر اتفاق السلام الموقع سنة 2018 في الجارة الخرطوم عن تراجع كبير في الأعمال القتالية، من دون أن تتوقف نهائياً. وأدت أعمال العنف تلك إلى سقوط قرابة 400 ألف قتيل ونزوح ما يقرب من أربعة ملايين شخص. وتحذر مجموعة الأزمات الدولية من أن الدفع إلى تشكيل حكومة وحدة في الموعد المحدد باي ثمن، يمكن أن يهدد الهدنة الهشة. وأضافت في تقرير "يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تعريض هذه التسوية للخطر إذا دعت الأحزاب إلى تشكيل حكومة وحدة تنهار أو تسمح لكبير باستبعاد مشار".

وقال مجلس الأمن الدولي في بيان الأربعاء إن التطبيق الكامل "لجميع بنود اتفاق السلام يبقى السبيل الوحيد الذي يقود البلد نحو هدف السلام والاستقرار والتنمية". فيما حرض الاتحاد الأوروبي الأطراف المتحاربة على إظهار "إرادة حقيقية لبناء السلام" ووضع مهل منطقية لحل المسائل العالقة.

عنتيبي (أوغندا) - عقد رئيس جنوب السودان سلفاً كبير ميرابيت وزعيم المتمردين ريك مشار الخميس لقاءً مباشراً نادراً في أوغندا بينما يقرب الموعد النهائي لتشكيل حكومة يتقاسمان السلطة فيها.

وأعلن الطرفان على مهلة إضافية من مئة يوم لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بحسب ما أعلن الوسيط الإوغندي.

واتفق الرجلان على مهلة نهائية في 12 نوفمبر لتشكيل حكومة، إلا أن الخلافات التي لم تحل بسبب شروط السلام تهدد إمكانية التوصل إلى اتفاق وجسر البلاد إلى الحرب مرة أخرى، بحسب ما حذر منه مراقبون.

والخصمان اللذان تسبب خلافهما سنة 2013 في نزاع أودى بمئات الآلاف من القتلى، التقيا بضع مرات منذ توقيع اتفاق الهدنة في سبتمبر 2018. وذكر حزب مشار، الحركة الشعبية لتحرير السودان، في بيان أن الاجتماع سيسعى إلى تحقيق تقدم بشأن قضايا طالت "دون تحقيق تقدم يذكر" منذ التوقيع على الاتفاق قبل أكثر من عام.

ورحبت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، ترويكاً الدول الراعية لاستقلال جنوب السودان، بالاجتماع المباشر في أوغندا بوصفه سبيلاً لاستعادة عملية السلام. وقالت سفارات الدول الثلاث في بيان الخميس إن "أي تحرك أحادي يكون ضد الاتفاق وروح عملية السلام".

وللسلام في جنوب السودان تداعيات على الخرطوم التي احتضنت زمن حكم عمر البشير توقيع اتفاق للسلام في مايو 2018 لم يدم طويلاً وتم نقضه من قبل أطراف النزاع في جنوب السودان، لكن الحكومة الحالية في الخرطوم ما زالت تبذل جهوداً مضيئة لإيجاد

صعوبات جمة، فالكونفيدرالية قد تكون حلاً سوريلياً، لأن البيئة الاجتماعية والأمنية في البلدين تساعد على مزيد من التشظي السياسي، وربما تمتد الانعكاسات إلى دول مجاورة لديها المعاناة ذاتها مع حكوماتها المركزية. فلم يؤد انفصال جنوب السودان عن شماله إلى الاستقرار، بل زادت المشكلات ودخلت البلاد منعطفاً أكد أن تقرير المصير ليس كافياً لجلب الهدوء والاستقرار.

الافتقار للإرادة السياسية وسوء الفهم لمصطلح الفيدرالية في البلاد جعلاً من الصعب تطبيق نظام الحكم الذي يتناسب مع الشعب

تبدو نتائج جنوب السودان درسا سلبياً لردع من تسول لهم أنفسهم السعي إلى تقرير المصير أو البحث عن سبيل بعيداً عن التمسك بدولة الوحدة الوطنية القائمة على النظام الفيدرالي، ولذلك من المهم أن يتم تقيمه بما يتواءم مع ظروف كل دولة، ومن الصعوبة الحصول على نتيجة إيجابية في هذا المضمار ما لم تحرض القوى المختلفة على رفع مستوى المصالح الوطنية، وتضعها فوق أي اعتبارات أخرى، انطلاقاً من التوافق على الالتزام بالقانون والدستور والتوزيع العادل للسلطة والثروة.

الأهلي، دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وأصبح الشهر الماضي الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة عليه ريقاً سياسياً كبيراً، عندما أصدر مرسوماً بوقف القتال في أنحاء البلاد بعد حدوث مواجهة في جبال النوبة بين قوات تابعة للدعم السريع، وأخرى تابعة لجناح مالك عقار.

لم تؤيد الجبهة الثورية إشارة عقار إلى حق تقرير المصير في حينه، وهو لم يندرج تحت لوائها رسمياً حتى الآن، لكنها لم تستبعد تاييد المنهج إذا عجزت المفاوضات التي دخلتها مع الحكومة في حل المشكلات العالقة في أقرب وقت ممكن، مع تلويع ضمني بخيار الكونفيدرالية، وسط عثرات كبيرة بين الجانبين أدت إلى تأجيل الحوارات لمدة شهر لتطبيق السلام، كهدف محوري له أولوية قصوى في أجندة السلطة الانتقالية خلال الستة أشهر الأولى من سريان مفعولها.

تواجه الحكومة أزمة دقيقة بالنسبة لحكام الولايات والمجالس المحلية التي تصّت إقالتها، ووجدت نفسها في مأزق مع الفراغ الموجود في مختلف الأقاليم، وانفاجها مع الجبهة الثورية على عدم تعيين جدد قبل التوصل للسلام، وعندما عزمّت على حل المشكلة بتعيينات مؤقتة وجدت رفضاً من الحركات المسلحة، على اعتبار أن الخطوة تمثل إخلالاً بتفاهات سابقة، ما ضاعف من أزمة الحكم في الأقاليم، ومنح خيار الكونفيدرالية فرصة ليقرر إلى الواجهة.

أكدت الجبهة الثورية في بيان لها الثلاثاء، ضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه في جوبا أخيراً، على أن الانتقالية في السودان، وعدم تعريض عملية السلام لهزة تخلق حالة من عدم الثقة وتؤخر الوصول إلى اتفاق السلام الشامل، مشددة على ما ورد في المادة (3) التي نصّت على إرجاء تكوين المجلس التشريعي وتعيين الولاة لحين الوصول إلى اتفاق سلام.

لم تصل الأمور إلى الانسداد التام في كل من السودان جنوب السودان، أو القطع بأن الفيدرالية لم تعد صالحة للتطبيق مع كثافة الموزايك العرقي الذي يتشكل منه البلدان، أو تأكيد أن

الكونفيدرالية حلاً مثالياً يمكن أن ينهي جميع الأزمات، إذا كان خيار الوحدة على أساس فيدرالي يواجه

يتطلع السودان الذي يعيش انقسامات سياسية بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير وجنوب السودان الذي يعاني من اقتتال على السلطة تطور ليصبح حرباً أهلية، إلى بناء نظام حكم يستجيب لتطلعات الشعبين خاصة التطلعات التنموية والاقتصادية. لكن المشكلة ليست في طبيعة النظام السياسي، فلا يوجد نظرياً نظام حكم أفضل من غيره وإنما ما يحدد الأفضلية طريقة التجسيم على الواقع، فلا الفيدرالية أفضل من الكونفيدرالية ولا العكس صحيح أيضاً.

عن خيار الكونفيدرالية كوسيلة للتسوية السياسية المتعترفة مع الرئيس سلفاً كبير، فكل التحركات التي أدت لتوقيع اتفاق سلام بينهما أخفقت في تطبيقها على الأرض.

وكلما اقترب موعد تنفيذ استحقاق معين جرى اختراقه من قبل أحد الطرفين، ما فتح الطريق أمام التفكير في الكونفيدرالية كمدخل للحل، على اعتبار أنها تضمن لكل طرف جملة كبيرة من المكاسب، لكن لذلك خطورة لا يستهان بها، فهي قد تكون بداية نحو انفراط عقد البلاد، في ظل تركيبة إقليمية ومجتمعية من الممكن أن ينفلت عقالتها، وتفتح الباب لسيناريوهات أشد غموضاً.

تلمل الجبهة الثورية

قال ريتشارد ك. مولر، وزير الشؤون الفيدرالية في جنوب السودان الجمعة الماضي، إن الافتقار للإرادة السياسية وسوء الفهم لمصطلح الفيدرالية في البلاد جعلاً من الصعب تطبيق نظام الحكم الذي يتناسب مع الشعب. وأضاف أن الفيدرالية هي تقسيم السلطات والموارد بين مستويات الحكم الثلاثة، الحكومات الوطنية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، وتحاول الحكومة تثقيف السكان لفهم ودعم الفيدرالية.

يحمل كلام مولر دفاعاً شديداً عن مصالح الرئيس كبير، ويرمي إلى صرف النظر عن التفكير في بدائل أخرى، وقد يكون ناقض نفسه، إذا عرفنا أن لدى جنوب السودان حوالي 500 حكومة في المقاطعات و32 في الولايات، وفي المؤسسات الفيدرالية يجب تمكين كل هؤلاء من خلال القوى السياسية والموارد الإدارية والمالية لتلبية احتياجات المواطنين، الأمر الذي يجعل المسألة في غاية الصعوبة، وتسقط معها الكثير من التفاصيل التي رسمت خارطة الخروج من مأزق الصراع على أساس وجود قدرة عالية على استيعاب الخلافات، والانحياز حول قواسم وطنية مشتركة خالية من الأهداف المناطقية.

ينطلق المشهد العام في جنوب السودان من ضرورة التمسك بالنظام الفيدرالي، بينما تضع معظم التصرفات التي تتبناها المعارضة المسلحة خيار الكونفيدرالية في دوال العمل، ويمكن العزف على وتره واستخدامه، إذا لم تفض الحوارات والمفاوضات مع الحكومة في أديس أبابا أو غيرها إلى تقسيم عادل للسلطة والثروة، وهو ما يراوغ فيه الرئيس سلفاً كبير، ويريد أن تكون صيغة الحكم خاضعة لهيئته وحده تماماً، أي التمسك بخيار الفيدرالية وعض الطرف عن أي مناقشة لخيارات بديلة.

وشدد سوميث بيساريا، رئيس لجنة بناء الدستور في جوبا أخيراً، على أن الفيدرالية الخيار الذي يتعين على الدولة أن تتخذه، لأن هذا النظام لديه القدرة على تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز الوحدة الوطنية والإزدهار والاستقرار، في محاولة يبريد منها التركيز في الكلمات اللازمة لتطبيقه، ورفض التفكير في وسائل تدخل الجنوب في سلسلة جديدة من الأزمات.

على الجهة الأخرى، لُوحت مؤخرًا الجبهة الشعبية-قطاع الشمال، جناح مالك عقار، بطلب حق تقرير المصير للمناطق التي تسيطر عليها في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهي المرة الأولى منذ عزل البشير في أبريل الماضي، يقف فيها هذا التفكير الذي كاد يندثر، لأن دافعه سقط فعلياً وظهرت علامات إيجابية من جميع القوى للحفاظ على

استقرار ووحدة السودان.

تكشفت ملامح هذا التحرك في الإعلان مبكراً عن وقف العدائيات في الأقاليم التي ازدحم فيها الاقتتال

محمد أبو الفضل كاتب مصري

تجددت التجاذبات بين قوى سياسية عديدة في كل من السودان وجنوب السودان قبل أيام، حول اختيار نظام الحكم المناسب للبلدين، وبعد أن بدا النظام الفيدرالي خياراً نهائياً لكل منهما، عادت بعض الأصوات لتحدث عن حق تقرير المصير تارة، والتلميح إلى مناقشة الكونفيدرالية مباشرة تارة أخرى، كإشارة للهرب من المشكلات المترامية في البلدين.

ينطلق التصريح أو التلميح هنا وهناك حيال هذه القضية من عدم قدرة جميع الأطياف الوطنية على التوافق حول قواسم مشتركة للوحدة في إطار النظام الفيدرالي المتعارف عليه، وتساعد حدة التباين حول فكرة اقتسام السلطة والثروة بين الأقاليم، ونشوب خلافات بشأن الطريقة التي يمكن الوصول من خلالها إلى سلام شامل ومستقر، يضمن الحفاظ على وحدة البلاد.

اعتقدت دولة جنوب السودان أن الانفصال عن الشمال يمثل حلاً مناسباً لأزمات الجنوب كله، لكنها وجدت نفسها أمام واقع مرير من الاقتتال عقب الحصول على الاستقلال بنحو أربع سنوات، ولا تزال الجهود الإقليمية والدولية تعمل لسد الفجوة بين الرئيس سلفاً كبير ميرابيت، وغريمه ريك مشار، ناهيك عن قوى معارضة أخرى دخلت على الخط وتضمن على أن يكون لها دور مؤثر عند تدشين المرحلة الانتقالية المقبلة، المنتظر أن تبدأ 12 نوفمبر الجاري.

تصورت القوى الفاعلة في السودان الجديد أن الحصول على سلام شامل مسألة هينة، حيث برزت عوامل توافق كبير بين مكوناتها عندما استطاعت إسقاط نظام الرئيس عمر حسن البشير، وعقدت اجتماعات متعددة بين الجبهة الثورية، كمنظمة للحركات المسلحة، وبين قوى الحرية والتغيير كراس حربة في الثورة السودانية.

وتواصلت الاجتماعات والتفاهات مع تشكيل مجلس الرئاسة والحكومة في الخرطوم قبل نهاية أغسطس الماضي، غير أنها لم تتبلور حتى الآن في شكل اتفاق نهائي، وبدت الأمور تتصاعد في اتجاه اقلق بعض الحركات المسلحة من التطورات اللاحقة في المناطق التي شهدت صراعات على مدار السنوات الماضية.

إذا كان خيار الوحدة الفيدرالي يواجه صعوبات، فالكونفيدرالية قد تكون سوريلية، لأن البيئة الاجتماعية في البلدين تساعد على التشظي

اتساع الهوة بين السلطة الحاكمة في كل من جوبا والخرطوم، وبين الحركات المعارضة المسلحة، دفع نحو التشكيك في النظام الفيدرالي داخل البلدين، وقاد إلى عدم التفاؤل بالمضي قدماً في خيار الوحدة الذي ارتضته غالبية القوى الوطنية، ومناقشة بدائل أخرى، حال عدم القدرة على الاتفاق حول سيناريو الوحدة الكاملة، اعتماداً على الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تتمتع بها أقاليم كثيرة في السودان وجنوب السودان.

سيناريوهات غامضة

عادت بعض القيادات التي قاومت طويلاً بجوار ريك مشار ولم يكن لها نصيب في السلطة المركزية إلى الحديث